

والحُكْمُ: هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَالْحَاكِمُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَالْحُكْمُ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا إِذَا مَيَّزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصَّدْقِ وَالْكَذِبِ وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ النَّافِعِ وَتَرْكَ الضَّارِّ فَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيفَةَ وَأَحْكَمْتُهُ. إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدِيهِ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. إِذَا جَعَلْتُ لَهَا حَكْمَةً؛ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِالْحَنْكِ من اللَّجَامِ، وَإِحْكَامُ الشَّيْءِ: إِنْقَانُهُ^[١].

فِي إِحْكَامِ الْكَلَامِ إِنْقَانُهُ يُتَمَيِّزُ الصَّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ فِي أَخْبَارِهِ، وَتَمَيِّزُ الرُّشْدِ مِنَ الْغَيِّ فِي أَوْاْمِرِهِ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِمَعْنَى الْإِنْقَانِ، فَقَدْ سَهَّلَ اللَّهُ حَكِيمًا بِقَوْلِهِ: «الَّرَّبُّ تِلْكَ مَائِثَةُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ» [يوحنا: ١]، فَالْحَكِيمُ بِمَعْنَى: الْحَاكِمِ.

كَمَا جَعَلَهُ يَقُصُّ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْلِفُونَ» [النَّمَاء: ٧٦].

وَجَعَلَهُ مُفْتَيَاً فِي قَوْلِهِ: «قُلِّ اللَّهُ يُفْتِي كُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَأَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ» [النَّسَاء: ١٢٧]، أَيْ: مَا يُتَلَأَ عَلَيْكُمْ يُفْتِي كُمْ فِيهِنَّ.

[١] المؤلف الآن أراد أن يبيّن أن الحكم هو الفصل بين الشيئين، والإحكام هو الإتقان، فنحن إذا قال أحدنا: أحكمت الشيء؛ يعني: أتقنته، قوله: «والحكم هو الفصل بين الشيئين»، يذهب رجلان إلى القاضي في خصومة فيحكم القاضي بينهما؛ ففصل بين الشيئين بين الحق والباطل وبين هذين الرجلين، أيضا القرآن بهذا المعنى كله محكم، القرآن كله حكم يعني: فصل بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار وغير ذلك، فلهذا صح أن نقول: إن القرآن كله محكم بهذا الاعتبار، والله أعلم.

وَجَعَلَهُ هَادِيًّا وَمُبَشِّرًا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَفْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الإسراء: ٩].^[١]

وَأَمَّا التَّشَابُهُ الَّذِي يَعْمَلُهُ فَهُوَ خِصْدُ الْإِخْتِلَافِ الْمُنْفَيِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْيَلَنَا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وَهُوَ الْإِخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ تُخْلِفُ بِيُوقَكُ عَنْهُ مِنْ أُفَكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩].^[٢]

فَالْتَّشَابُهُ هُنَا هُوَ: تَكَاثُلُ الْكَلَامِ وَتَنَاسُبُهُ بِحِيثُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَإِذَا أَمَرَ بِأَمْرٍ لَمْ يَأْمُرْ بِنَقِيضِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ أَوْ بِنَظِيرِهِ أَوْ بِمَلْزُومَاتِهِ. وَإِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَنْهَا عَنْهُ أَوْ عَنْ نَظِيرِهِ أَوْ عَنْ مَلْزُومَاتِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَسْخٌ.^[٣]

وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ بِشُبُوتٍ شَيْءٍ لَمْ يُخْبِرْ بِنَقِيضِ ذَلِكَ، بَلْ يُخْبِرُ بِشُبُوتِهِ أَوْ بِشُبُوتِ مَلْزُومَاتِهِ.

[١] هذا المعنى الأول من كون القرآن مُحكمًا؛ يعني: مُتقنا في أخباره وفي أحكامه، ففي أخباره يُميّز بين الحق والباطل والصدق والكذب، وفي أحكامه يُميّز بين العدل والجور والنافع والضار، هو بهذا المعنى كله موصوف بهذه الصفة أنه مُحكم.

[٢] الإشارة هنا إلى التشابه العام الذي يعم القرآن.

[٣] فإن كان هناك نسخ فقد يأمر بنيقذه؛ لأن النسخ يرفع الحكم الأول، لكن إذا لم يكن نسخ لا يمكن أن يتناقض.

وإذا أخبارٌ ينفي شيئاً لم يثبته بل ينفيه أو ينفي لوازمه.

بخلاف القول المخالف الذي ينقض بعضاً، فيثبت الشيء تارةً وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد وينفر بين المتأثرين فيمدح أحدهما ويذم الآخر؛ فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والتشابه هي المتفقة، وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ.

فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، ويناسب بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضاً، كان الكلام متشابهاً.

بخلاف الكلام المتناقض الذي يصاد بعضه بعضاً، فهذا التشابه العام لا ينافي الأحكام العام بل هو مصدق له؛ فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً، لا ينافق بعضه بعضاً بخلاف الأحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص.

والتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجيه مع خالفته له من وجيه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك^[١].

والأحكام: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحد هما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشاركة بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما^[٢].

[١] التشابه الخاص الذي وصف به بعض القرآن: هو ما أشكل معناه، وهذا التفسير للتشابه الخاص واضح ولا يحتاج إلى جهد، والتشابه الخاص لا يعرفه إلا الرأسخون في العلم.

[٢] الأحكام الخاص: بمعنى وضوح المعنى.

ثُمَّ مِن النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا فَيُكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَالْتَّشَابُهُ الَّذِي لَا يَتَمَيَّزُ مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ الْإِضَافِيَّةِ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

وَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا يُزِيلُ عَنْهُمْ هَذَا الْإِشْتِبَاهُ، كَمَا إِذَا اشْتَبَاهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مَا وُعِدُوا بِهِ فِي الْآخِرَةِ بِمَا يَشْهَدُونَهُ فِي الدُّنْيَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُ فَعَلِمَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مُشْبِهًا لَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ^[١].

والإِحْكَامُ الْعَامُ معناه: الإِتْقَانُ فِي أَخْبَارِهِ وَأَحْكَامِهِ.

وَالْتَّشَابُهُ الْعَامُ: بِمَعْنَى التَّهَابِيِّ وَالْمُنَاسِبِ بِحَيْثُ لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، هَذَا التَّشَابُهُ الْعَامُ الَّذِي يَعْمُلُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ وَالإِحْكَامِ الْعَامِ الَّذِي يَعْمُلُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ.

وَدَوَاءُ التَّشَابُهِ الْخَاصُّ أَنْ نُرْدَهُ إِلَى الْإِحْكَامِ، وَهَذَا قَالَ: «وَالإِحْكَامُ: هُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ»، وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ مُشَرَّكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، فَصَارَ التَّشَابُهُ الْخَاصُّ عَلَى رَأْيِ الْمُؤْلِفِ هُوَ أَنْ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بَعْضُهُ بَعْضًا مَعَ مُخَالَفَتِهِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، يُشَبِّهُ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مُحْكَمٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، وَالْمُحْكَمُ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا هُوَ الَّذِي يُرْدُ إِلَيْهِ الْمُتَشَابِهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَا مَنَّا لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَيَّنُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ» [آل عمران: ٧]، «وَالرَّسُحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِيمَانًا بِهِ» [آل عمران: ٧].

[١] إذن على رأي المؤلف يمكن أن يُمثل التشابه الخاص بما وُعدنا به في الآخرة من الثواب، هذا الرُّمَانُ الَّذِي فِي الدُّنْيَا هُوَ مِثْلُ رُمَانِ الْآخِرَةِ؟ الجواب: لا، لكنَّ بعض النَّاسِ قد يُظْنُ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي شَبَهِهِ عَلَيْهِ هَذَا بِهذا.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الشُّبُهَةُ الَّتِي يَضْلُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ؛ وَهِيَ مَا يَشْتَهِيهِ فِيهَا الْحُقُوقُ وَالْبَاطِلُ حَتَّى تَشْتَهِيهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ وَمِنْ أُوقيَ الْعِلْمَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يَشْتَهِيهِ عَلَيْهِ الْحُقُوقُ بِالْبَاطِلِ.

وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ إِنَّهَا هُوَ مِنْ بَابِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِهُ لِلشَّيْءِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ بِيَا لَا يُشْبِهُهُ فِيهِ، فَمَنْ عَرَفَ الْفَصْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ اهْتَدَى لِلْفَرْقِ الَّذِي يَرْزُولُ بِهِ الْإِشْتِيَاهُ وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ.

وَمَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَجَمِيعَانِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِ قَانِ فِي شَيْءٍ، فَبَيْنَهُمَا اشْتِيَاهٌ مِنْ وَجْهٍ وَاقْتِرَاقٌ مِنْ وَجْهٍ، فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قَبْلِ التَّشَابِيَّةِ.
وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ لَا يَنْضَبِطُ^[١].

كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ؛ فَالْتَّأْوِيلُ فِي الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْقِيَاسُ فِي الْأَدِلَّةِ الْعُقْلِيَّةِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَالْتَّأْوِيلُ الْخَطَأُ إِنَّهَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَالْقِيَاسُ الْخَطَأُ إِنَّهَا يَكُونُ فِي الْمَعَانِي الْمُتَشَابِهَةَ^[٢].

[١] يعني: أنه اشتباه أنه ضلال كثير لا يمكن ضبطه.

[٢] هذا الكلام جيد فصل المؤلف فيه رحمة الله أن هذا الاشتباه الذي يقع في هذه الأمور يعرفه من الناس أهل العلم الرأسخون فيه؛ بحيث لا يكون عندهم اشتباه في اللفظ فيؤولون تأويلاً فاسداً، أو يقيسون قياساً فاسداً؛ لأنَّ القياس إلهاق غير الموصى عليه بالخصوص عليه لعلة، هذا الإلهاق قد يشتباه على بعض الناس، فيظنُّ أنَّ المعنى الذي في المقياس عليه موجود في المقياس فيلحقه به وليس كذلك.

وَقَدْ وَقَعَ بَنُو آدَمَ فِي عَامَّةِ مَا يَتَنَاؤِلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ.

حَتَّى آلَ الْأَمْرُ إِلَى مَنْ يَدَعِي التَّحْقِيقَ وَالتَّوْحِيدَ وَالْعِرْفَانَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ
اَشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وُجُودُ الرَّبِّ بِوُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ، فَظَنُّوا أَنَّهُ هُوَ فَجَعَلُوا وُجُودَ
الْمَخْلُوقَاتِ عَيْنَ وُجُودِ الْخَالِقِ [١].

كَذِلِكَ أَيْضًا فِي الْأَلْفَاظِ، اَشْتَبَاهُ فِي الْلَّفْظِ قَدْ يَظْنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ مَعْنَى الْلَّفْظِ
كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذِلِكَ فَيَضِلُّ، فَصَارَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسَ مِنْ
جِهَةِ التَّأْوِيلِ. وَهَذَا باعتِبَارِ الْأَلْفَاظِ: الْأَدْلَةُ السَّمْعِيَّةُ وَالْقِيَاسُ، وَهَذَا باعتِبَارِ الْمَعَانِي:
وَهِيَ الْأَدْلَةُ الْعُقْلِيَّةُ.

الآن الْمُؤْلِفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَكَلَّمُ عَلَى الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ وَالْتَّشَابِهِ الْخَاصِّ، وَبَيْنَ أَنَّ
الْتَّشَابِهِ الْخَاصِّ كَوْنُ الشَّيْءِ مُشَتَّبِهَا بِحِيثُ إِنَّهُ يُشَبِّهُ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهٍ
آخَرَ، فَيَظْنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ مُثْلُهُ مِنْ أَجْلِ موافَقَتِهِ لَهُ فِي الْوِجْهِ، أَوْ أَنَّهُ غَيْرُهُ مِنْ حِيثُ
مُفَارَقَتِهِ لَهُ فِي الْوِجْهِ، فَيَأْتِي أَهْلُ الْعِلْمِ وَيَبَيِّنُونَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ هَذَا، باعتِبَارِ الْوِجْهِ
الْمُفَارِقِ، وَأَنَّهُ مُثْلُهُ باعتِبَارِ الْوِجْهِ الْمُوَافِقِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ يَظْنُونَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فِي بَابِ التَّشَابِهِ الْخَاصِّ وَهُوَ الَّذِي يَقْعُدُ فِيهِ
الْضَّلَالُ؛ لَأَنَّ النَّاسَ مِنْهُمْ مَنْ يُشَتَّبِهُ عَلَيْهِ الْلَّفْظُ فَيُؤْوِلُهُ تَأْوِيلًا غَيْرَ مَقْصُودٍ، وَمِنْهُمْ
مَنْ يُشَتَّبِهُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى فَيَلْحُقُ بِهِ مَا لَيْسَ مُثْلُهُ، وَهَذَا الْقِيَاسُ الْفَاسِدُ.

حَتَّى كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَعْنِي: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسَ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ.

[١] هَذَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - مِنْ أَبْعَدِ الْضَّلَالِ، اَشْتَبَهَ عَلَى هُؤُلَاءِ قَالُوا: نَحْنُ نُرِيدُ أَنْ
نُوَحِّدَ، نَحْنُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ؛ هَلْ الْمُرَادُ تَوْحِيدُ الْخَالِقِ بِمَا يُحِبُّ لَهُ؟ لَا، لَيْسَ هَذَا مَرَادُهُمْ،

مَعَ أَنَّهُ لَا شَيْءٌ أَبْعَدُ عَنْ مُمَاثِلَةِ شَيْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ إِيَاهُ أَوْ مُتَحِدًا بِهِ؛ أَوْ حَالًا فِيهِ مِنَ الْخَالِقِ مَعَ الْمَخْلُوقِ^[١].

بل يُرِيدُونَ التَّوْحِيدَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَجَعَلُوهُمَا وَاحِدًا، كَيْفَ هَذَا؟

هُمْ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالتَّسْقِيقِ قَالُوا: نَعَمْ نَحْنُ نُوَحَّدُ وَلَيْسَ أَنْتُمْ لِمَاذَا؟ قَالُوا: لِأَنَّ التَّوْحِيدَ جَعَلَ الْأَعْيَانَ وَاحِدَةً، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْخَالِقَ هُوَ عِنْهُ الْمَخْلُوقُ؛ هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ عِنْهُمْ، أَمَّا أَنْ تَقُولَ: خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ فَهُمَا وَحْدَتِ إِنَّمَا ثَنَّيْتُ، حِينَما تَقُولُ: وَاحِدٌ وَاثْنَيْنِ خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ، فَالْخَالِقُ هُوَ عِنْهُ الْمَخْلُوقُ، هَذَا التَّوْكِيدُ.

وَهَذَا الْكَلَامُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لَكِنَّ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ مَعْنَى التَّوْحِيدِ فَأَخْطَأُوكُمْ فِي فَهْمِهِ، ثُمَّ فَسَرَوْهُ حَسْبَ مَا فَهِمُوهُ وَقَدْ رَدَّ الْمُؤْلَفُ عَلَيْهِمْ.

[١] لَوْ قَلْتَ مَثَلًا: فَلَانُّ هُوَ عَيْنُهُ فَلَانُّ، وَأَنْكَ إِذَا ضَرَبْتَ فُلَانًا هَذَا لَوْ قِيلَ: هَذَا لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْمُعْقُولِ مِنْ أَنْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْخَالِقُ، أَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْخَالِقَ هُوَ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ، أَيُّهُمَا أَبْعَدُ؟ قَوْلُنَا هُوَ فَلَانُّ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْخَالِقَ هُوَ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْمَخْلُوقُ وَالْبَعِيرُ وَكُلُّ شَيْءٍ؟

الثَّانِي أَبْعَدُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ جِنْسِهِ، وَكُمْ رَأَيْنَا مَثَلًا اثْنَيْنِ يُخْرِجُونَ مِنْ بَطْنِ وَاحِدٍ، وَكُمْ رَأَيْنَا مِنْ اثْنَيْنِ مَتَلَاقِصَيْنِ، لَكِنَّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَابِنِ الْكَبِيرِ.

بَلْ لَا يُعْقَلُ شَيْءٌ أَشَدُ تَبَابِنًا مِنْ تَبَابِنِ الْخَالِقِ مَعَ الْمَخْلُوقِ، وَمَعَ ذَلِكَ اشْتَبَهَ عَلَى هُؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَظَنُّوا أَنَّ حَقِيقَةَ التَّوْحِيدِ أَنْ تَجْعَلَ الْخَالِقَ عِنْ الْمَخْلُوقِ، أَنْ تَجْعَلَ الْخَالِقَ عِنَّ الْمَخْلُوقِ، وَلَا شَكَّ أَنْ هَذَا مِنْ أَشَدِ الضَّلَالَاتِ -وَالْعِيَادَ بِاللهِ-.

فَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ وُجُودُ الْخَالِقِ بِوُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلُّهَا، حَتَّىٰ ظَنُوا وُجُودَهَا
وُجُودَهُ؛ فَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ ضَلَالًا مِنْ جِهَةِ الإِشْتِبَاهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ
فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ فَرَأَوْا الْوُجُودَ وَاحِدًا، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ
بِالنَّوْعِ^{١١}.

وَآخَرُونَ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: الْمَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ لَزِمَّ
الْتَّشْبِيهُ وَالْتَّرْكِيبُ،

والحاصلُ: أن التَّشَابُهُ الْخَاصُّ الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ الْقُرْآنِ هُوَ مَزَّلَةُ الْأَقْدَامِ،
وَمَضْلَلةُ الْأَفْهَامِ، وَيَظْنُ فِيهِ الْبَاطِلَ حَقًّا وَالْحَقُّ بَاطِلًا الَّذِي هُوَ التَّشَابُهُ؛ لِأَنَّ التَّشَابُهُ
الْخَاصُّ: هُوَ خَفَاءُ الْمَعْنَى بِحِيثُ يَكُونُ الْلَّفْظُ مُشَابِهًًا لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ وَمُخَالِفًا لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ
آخَرَ، فَيَأْتِي الْإِنْسَانُ الْخَاطِئُ فَيُلْحِقُ مَا لَيْسَ بِمُثْلِهِ بِمَا لَيْسَ مُثْلَهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَّهَلِّفِينَ.

[١] وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ قَدْ تَتَحَدَّدُ أَمْوَرٌ كَثِيرٌ بَنْوَعٍ وَاحِدٍ، كُلُّنَا الْآنَ مُشَتَّرِكُونَ فِي نَوْعٍ
وَاحِدٍ عَلَى أَنْ كُلُّا مِنَا إِنْسَانٌ، وَمِنْ بَنْيِ آدَمَ، لَكِنْ هَلْ نَحْنُ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ؟

الجوابُ: لَا، فَيَجِبُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ، الْخَالِقُ مَوْجُودٌ،
الْمَخْلُوقُ مَوْجُودٌ، إِذْنَهَا فِي نَوْعِ الْوُجُودِ مُتَّهَدَانِ، لَكِنْ فِي عَيْنِ الْمَوْجُودِ غَيْرُ مُتَّهَدِينِ
فَإِشْتَبَاهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ اشْتَبَاهَتِ الْوَحْدَةُ بِالنَّوْعِ مَعَ الْوَحْدَةِ بِالْعَيْنِ، فَجَعَلُوا هَذَا هُوَ
هَذَا، وَمَعْلُومُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْوَحْدَةِ بِالنَّوْعِ وَالْوَحْدَةِ بِالْعَيْنِ.

فِي مَسَأَةِ الْمَوْجُودَاتِ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ كُلُّهَا يَشْتَرِكُ بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا
مَوْجُودٌ وَقَسِيمُهُ مَعْدُومٌ، مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ؛ الْمَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ فِي نَوْعِ الْوُجُودِ، لَكِنْ
فِي أَعْيَانِهَا تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا وَاضِحًا.

فَقَالُوا: لَفْظُ الْوُجُودِ مَقُولٌ بِالإِسْتِرَاكِ الْلَّفْظِيِّ، فَخَالَفُوا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلاءُ مَعَ اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ مِنْ أَنَّ الْوُجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحَدِّثٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْجُودَاتِ [١].

وَطَائِفَةٌ ظَنَتْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَوْجُودَاتُ تَشَرِّكٌ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ لَزِمَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَارِجِ عَنِ الْأَذْهَانِ مَوْجُودٌ مُشَرِّكٌ فِيهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ فِي الْخَارِجِ عَنِ الْأَذْهَانِ كُلِّيَّاتٍ مُطْلَقَةٍ مِثْلُ وُجُودٍ مُطْلَقٍ وَحَيَّانٍ مُطْلَقٍ وَجِسْمٍ مُطْلَقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَخَالَفُوا الْحِسَنَ وَالْعَقْلَ وَالشَّرْعَ، وَجَعَلُوا مَا فِي الْأَذْهَانِ ثَابِتًا فِي الْأَعْيَانِ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ تَوْعِي الإِشْتِيَاهِ [٢].

وَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ فَرَقَ بَيْنَ الْأُمُورِ وَإِنْ اشْتَرَكَتْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ وَعَلِمَ مَا بَيْنَهَا مِنْ الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ وَالتَّشَابِهِ وَالْإِخْتِلَافِ؛ وَهُؤُلَاءِ لَا يَصِلُّونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْمِعُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحْكَمِ الْفَارِقِ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَصْلِ وَالْاِفْرَاقِ.

[١] هذا أيضا خطأ ثانٍ، وهو أنهم ظنوا بلفظ المعنى أخطأوا، ظنوا أن لفظ الوجود مشتركاً اشتراكاً لفظياً بحيث يشمل وجود الخالق وجود المخلوق على حد سواء، وإن اختلف الخالق عن المخلوق، ولكن هؤلاء أيضاً أخطأوا وذلك لأننا نعلم أن ما في الوجود ما هو قديم وما هو حادث.

[٢] بعض الذين أنكروا صفات الله قالوا: إنه يلزم إذا كان الله موجوداً أن يكون متشابهاً بالموحدات؛ حيث ظنوا أن هناك وجوداً مطلقاً تشاركاً فيه الموحدات، فهذا الأخير يشير إلى مذهب المعتزلة.

وهذا كما أن لفظا «إنا» و«نحن» وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء في الفعل، ويتكلّم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقاما واحدا وله أعون تابعون له؛ لا شركاء له، فإذا تمسك النصراني بقوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر» [الحجر: ٩]، ونحوه على تعدد الآلهة، كان المُحْكَم كقوله تعالى: «وَإِنَّهُمْ إِلَّا وَاحِدٌ» [البقرة: ١٦٣]^[١].

ونحو ذلك مما لا يتحمل إلا معنى واحدا يزيل ما هناك من الاشتياه، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبينا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم^[٢].

[١] هذا المثال مثل (إنا) و(نحن)، عندما يقول شخص ما: نحن فاهمون للدرس هل يقتضي هذا تعدد؟ فهذا متعدد بلا شك، أما عندما يقول الملك: إنا سنفعل كذا، إننا سنقتل فلاناً المجرم، يقصد هو وأعوانه؛ لأن الملك لن ينزل بالسيف ليقتل هذا الرجل، يقول الله: «إنا نحن نزلنا الذكر» [الحجر: ٩]. يقول النصراني فيها: (إنا) جمع، (نحن) جمع، (نزلنا) جمع؛ إذن الله ثالث ثلاثة، هذا اشتياه اشتبه عليه هذا الضمير الجمع بأنه يلزم منه تعدد الآلهة فقال: إن الله ثالث ثلاثة.

نقول: عندنا آية محكمة «وَإِنَّهُمْ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» [البقرة: ١٦٣]، هذه محكمة، النصراني في قلبه زيفٌ يتبع المتشابه، والراسخون في العلم قالوا: أصيرون عندنا آية محكمة يحب أن تردد إليها المتشابه وهي «وَإِنَّهُمْ إِلَّا هُوَ وَاحِدٌ».

[٢] يعني: إذا قال قائل: كيف قال: «إنا نحن نزلنا الذكر» وهو واحد؟ نقول: لأنّه له من الصفات العظيمة التي تكون كل صفة بمنزلة واحد ما جعله

وَأَمَّا حَقِيقَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا لَهُ مِنْ
الجُنُودِ الَّذِينَ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي أَفْعَالِهِ فَلَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا هُوَ ﴿وَمَا يَقْلُبُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾
[المدثر: ٣١]، وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ بِخَلَافِ الْمَلِكِ مِنْ
الْبَشَرِ إِذَا قَالَ: قَدْ أَمْرَنَا لَكَ بِعَطَاءٍ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ مِثْلُ كَاتِبِهِ وَحَاجِبِهِ
وَخَادِمِهِ وَنَحْنُ ذَلِكَ أُمْرُوا بِهِ، وَقَدْ يُعْلَمُ مَا صَدَرَ عَنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ اعْتِقادَاتِهِ
وَإِرَادَاتِهِ وَنَحْنُ ذَلِكَ [١].

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُعْلَمُ عِبَادُهُ الْحَقَائِقُ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ
الْيَوْمِ الْآخِرِ،

يقول: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ»، ولهذا يقول: فيتكلّم بها الواحد العظيم الذي له
صفاتٌ تقومُ كُلُّ صفةٍ مقامٍ واحدٍ؛ فالله تعالى له صفاتٌ عظيمة فهو عظيم نفسه لما له
من الصفات.

[١] الملكُ عندَما يقولُ: أَمْرَنَا لَكَ بِكُذَا وَكُذَا، قد يكونُ الْأَمْرُ وَزِيرَ الْمَالِيَّةِ أَمْرٌ
بِكُذَا وَعَرَضَهُ على الملكِ فوافقَ، فهل الملكُ هو الذي انفرد بالأمرِ به؟ لا، لكن
أعوانَهُ، أما الله جَلَّ وَعَلَا فإنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عندَما يقولُ: أَمْرَنَا بِكُذَا، أو فَعَلْنَا كُذَا فهو
بمفرده، لكن لِعَظَمِهِ وصفاتهِ العظيمةِ جاء بصيغةِ التعظيمِ.

فالحاصلُ: أن المؤلّف رَحْمَةُ اللَّهِ أَتَى لَنَا بِمِثَالٍ وَاضْعَفَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى
الْمُحْكَمِ، الْمُتَشَابِهِ فِي قُولِهِ تَعَالَى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ» اشتَبهَ عَلَى النَّصْرَانِيِّ فَادَعَى أَنَّ
الله ثالثُ ثلَاثَةِ، قلنا له: المُحْكَمُ قُولُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّهُمْ إِلَّا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ
الْرَّحِيمُ»، فجمعَ «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا» لِعَظَمِ صِفَاتِهِ لَا بِتَعْدُدِ ذاتِهِ.

وَلَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ مَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا حَقَائِقَ مَا صَدَرَتْ عَنْهُ مِنَ الْمَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ^[١].

وَبِهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ التَّشَابُهَ يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُشَتَّكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاطِئَةٍ^[٢]،

[١] الْمَلِكُ مِنْ بَنِي آدَمَ قَدْ يُعْلَمُ النَّاسُ حَقَائِقَ مَا أَمْرَ بِهِ، وَأَمَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ هَذِهِ الْحَقَائِقَ وَلَا نَعْلَمُ حِكْمَتَهُ الْعَظِيمَةَ الْبَالِغَةَ فِي أَمْرِهِ وَخَلْقِهِ.

[٢] الْأَلْفَاظُ الْمُتَوَاطِئَةُ: مَا اتَّفَقَتْ فِي اللفظِ والمعنى.

وَالْأَلْفَاظُ الْمُشَتَّكَةُ: مَا اشْتَرَكَتْ فِي اللفظِ وَاخْتَلَفَتْ فِي المعنى.

فمثلاً (إنسان) هذا من الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ يَصُدُّقُ عَلَيْهِ وَعَلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ يَصُدُّقُ بِالْأَلْفَاظِ وَالْمَعْنَى؛ فَإِنْسَانٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ؛ لَا تَقْوِي لَفْظَهَا وَمَعْنَاهَا فِي كُلِّ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

عندما أقول: فلان إِنْسَانٌ وَأَنَا إِنْسَانٌ وَالثَّالِثُ إِنْسَانٌ وَالرَّابِعُ إِنْسَانٌ، فهذا لفظ يُسَمُّونَهُ مُتَوَاطِئًا لَا تَقْوِي اللفظِ وَالْمَعْنَى.

كلمة (عين) تُطلُّ على العين الْبَاصِرَةِ، وَتُطلُّ على عِينِ الماءِ الَّتِي تَنْبُعُ مِنَ الْمَاءِ، وَتُطلُّ على الشَّمْسِ، وَتُطلُّ على الْذَّهَبِ، الْأَلْفَاظُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّدٌ بِالنَّوْعِ، هَذَا مَاءٌ، وَهَذِهِ عَيْنٌ، وَكُلُّهَا تُسَمَّى (عين) هَذَا يُسَمِّى مُشَتَّكٌ، الْأَلْفَاظُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ أَصْلًا وَفَضْلًا.

هُنَاكَ كَلِمَاتٌ مُثُلُ الْحَيِّ، تُطلُّ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَتُطلُّ عَلَى الْحَالَاتِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هل هي مِنَ الْمُشَتَّكِ أَمْ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ؟

وَإِنْ زَالَ الْإِشْتِيَاهُ بِمَا يُمَيِّزُ أَحَدَ النَّوَعَيْنِ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ، كَمَا إِذَا قِيلَ: «فِيهَا أَهْبَرٌ مِنْ مَأْءُوا» [محمد: ١٥]، فَهُنَاكَ قَدْ خَصَّ هَذَا الْمَاءَ بِالجَنَّةِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَاءِ الدُّنْيَا، لَكِنَّ حَقِيقَةً مَا امْتَازَ بِهِ ذَلِكَ الْمَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا، وَهُوَ مَعَ مَا أَعْدَهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ - مِمَّا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشِّرٍ - مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.^{١٢}

من نَظَرٍ إلى أصلِ الْحَيَاةِ قَالَ إِنَّهَا مِنَ الْمَوَاطِئِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الاختِلافِ والتبَابِينِ بَيْنَ حَيَاةِ الإِنْسَانِ وَحَيَاةِ الْخَالِقِ قَالَ: إِنَّهَا مِنَ الْمُشَرِّكِ، وَهَذَا سَيِّدُهَا بَعْضُ النَّاسِ مُشْكِكٌ لِتُشَكِّكُ الْإِنْسَانَ فِيهَا هُلْ هِيَ مِنَ الْمُشَرِّكِ أَمْ مِنَ الْمَوَاطِئِ، وَلَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَجَحَ فِي الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةِ أَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَوَاطِئِ قَالَ: لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّا إِذَا نَظَرَنَا إِلَى الْمَعْنَى فَهُوَ مَوَاطِئُ، فَالْإِخْتِلَافُ بَيْنَ حَيَاةِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فِي صَفَةِ الْحَيَاةِ، لَكِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْعَيْنِ الْبَارِصَةِ وَالْعَيْنِ النَّابِعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمَا تَكُونُ الْحَقِيقَةُ وَاحِدَةٌ وَلَكِنَّ الْوَصْفَ أَوِ الصَّفَةَ مُخْتَلِفَةٌ، بَعْضُ الْعُلَمَاءَ يَقُولُ: مَوَاطِئُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مُشَرِّكٌ، وَالصَّحِيحُ عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمَوَاطِئِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ لَكِنَّ اخْتِلَافُ فِي الصَّفَةِ.

[١] سبق أن المؤلِّف رَحْمَةُ اللَّهِ قَرَرَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَيُوصَفُ بِهِ كُلُّ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضِ الْقُرْآنِ، وَسُبِقَ أَيْضًا مَعْنَى الْإِحْكَامِ الْعَامِ وَمَعْنَى الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ وَمَعْنَى التَّشَابِهِ الْعَامِ وَمَعْنَى التَّشَابِهِ الْخَاصِّ، وَذُكِرَ أَنَّ التَّشَابِهِ الْخَاصِّ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا يُشَبِّهُ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، وَأَنَّهُ هُوَ مُحَلٌّ اخْتِلَافِ النَّاسِ، فَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا رَأَهُ مُوَافِقًا لِغَيْرِهِ فِي وَجْهٍ حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا رَأَهُ مُخَالِفًا لِغَيْرِهِ فِي وَجْهٍ أَبْعَدَهُ مِنْهُ.

وذكر المؤلف أن التشابه يكون في الألفاظ المواتئة، ويكون في الألفاظ أيضاً المشتركة، ومثل للتشابه الخاص باستدلال النصراني على تعدد الآلهة بقول الله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَرَأُنَا» وما أشبه ذلك، قال: هذا ضمير جمع، والأصل: أن الجمع تعدد، وبين رحمة الله أن هذا التشابه يحمل على المحكم في قوله تعالى: «وَاللَّهُ كُلُّهُ إِلَهٌ وَّحْدَهُ».

ويكون الجمع الذي يصف الله نفسه به إشارة إلى عظمته الله تبارك وتعالى، وما له من الصفات من صفات الكمال التي تعدد كل صفة كأنها شيء مستقل؛ فلذلك يأتي ذكر الجمع مضافاً إلى الله سبحانه وتعالى وبينما في «فَنَّ» الألفاظ المواتئة والألفاظ المشتركة، وأن المواتئة هي ما اتفق لفظه ومعناه، والمشتركة ما اتفق لفظه واختلف معناه، وأن من الأشياء ما يكون متوائماً مشتركاً باعتبارين، ويسمية بعض العلماء مشككاً، وأن شيخ الإسلام حَقَّ بأنه متواطئ لكنه نوع خاص من المواتيء اعتباراً بالأصل، ومثل المؤلف بذلك بمثيل الوجود كلمة وجود، هل هي من الألفاظ المواتئة أم من الألفاظ المشتركة؟

في أصل المعنى متافق، لكن في حقيقته، فوصف الله في حقيقته وصف مختلف، وجود الخالق واجب، والمخلوق وجوده ممكن، وجود الخالق وجود لا عدم، وجود المخلوق وجود معه عدم.

إذن هل ننظر إلى اختلاف الصفة ونقول إنه من المشتركة أم إلى أصل المعنى ونقول: إنه من المواتيء؟

ننظر إلى أصل المعنى ونقول: إنه من المواتيء، ولكنه متواطئ من نوع خاص.

وَكَذِلِكَ مَذْلُولُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّذِي يَحْتَصُ بِهَا الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ^[١].

وإذا قال قائلٌ: بماذا نسمى ما اتفق في اللُّفْظِ واختلفَ في المعنى؟

فابلحواب: أن ما اتفق في المعنى واختلف في اللُّفْظِ يُسمُونَهُ المترادِفَ، يعني مثلاً: البرُّ والقمح؛ اللُّفْظُ مُتَعَدِّدُ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، يُسمُونَ هَذَا مُتَرَادِفًا، الأَسْدُ وَالْهِبَزُ وَالصَّرْغَامُ وَالصَّيْعَمُ، اللُّفْظُ هَنَا مُتَعَدِّدٌ لَكِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وإذا قال قائلٌ: ما المراد بالمعنى المتفق؟

فابلحواب: أن التَّشَابُهَ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ تَشَابُهُ الْكَلِمَةِ؛ يعني: أن القرآنَ تختلفُ الفاظُهُ لَكِنَّهَا لَا تَتَنَاقُضُ، فهُيَ تَشَابُهُ مِنْ حِيثِ دَلَالَتِهَا عَلَى الصَّدِيقِ، دَلَالَتِهَا عَلَى الْعَدْلِ وَلَا يَنَاقِضُ بَعْضَهَا بَعْضًا، هَذَا الْمَعْنَى، هَذَا الْمُرَادُ بِالْمَعْنَى الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ الَّذِي لَا يَنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا هَذَا الْمُرَادُ بِالْمُتَفَقِّ، الْمُتَفَقِّ الْمُعْنَى الَّذِي لَا يَنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا هَذَا الْمُرَادُ بِالْمُتَفَقِّ، لَا أَنَّ مَذْلُولَهُ وَاحِدٌ.

[١] هذا يعني: حقيقة دلالات الألفاظ على معانيها، قد يتعدد اللُّفْظُ ويتحدد المعنى، وقد يتعدد المعنى ويتحدد اللُّفْظُ، وقد يتفقان، إذا تعدد المعنى واختلف اللُّفْظُ يُسمى مُشتركاً، وإذا احتجَ المَعْنَى وَتَعَدَّ اللُّفْظُ يُسمى مُتَرَادِفًا، وإذا اتفق اللُّفْظُ وَالْمَعْنَى فَهَذَا مُتَوَاطِئٌ، وإذا اختلف المَعْنَى وَالْلُّفْظُ فَهَذَا مُتَبَاينٌ.

والحاصل أن أقسام الألفاظ بالنسبة للمعاني أربعة:

متباينةٌ، مشتركةٌ، متواطئةٌ، متراوِفةٌ؛ فالمتبَاينَةُ تُقَابِلُ المتواطِئَةَ؛ لأنَّ المتبَاينَةَ مَا تَعَدَّ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، وَالْمُتَوَاطِئُ مَا اتَّحدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، المشتركةُ وَالْمُتَرَادِفَةُ مُتَقَابِلَتَانِ، المشتركَ مَا اتَّحدَ لَفْظُهُ وَأَخْتَلَفَ مَعْنَاهُ، وَالْمُتَرَادِفُ مَا اتَّحدَ مَعْنَاهُ وَتَعَدَّ لَفْظَهُ.

وَهُذَا كَانَ الْأَئِمَّةُ كَالإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ يُنْكِرُونَ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ - مِنَ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ - تَأْوِيلَ مَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ^[١].

كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَفَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهَمِيَّةِ فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَإِنَّمَا ذَمَّهُمْ لِكَوْنِهِمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَلَمْ يَنْفِ مُطْلَقُ لَفْظِ التَّأْوِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ يُرَادُ بِهِ التَّفْسِيرُ الْمُبِينُ لِرَادِ اللَّهِ بِهِ، فَذَلِكَ لَا يُعَابُ، بَلْ يُحَمَّدُ، وَيُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ: الْحَقِيقَةُ الَّتِي اسْتَأْتَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا، فَذَاكَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^[٢].

[١] تَأْوِيلُهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، الْمُرَادُ بِتَأْوِيلِهِ الْأَوَّلِ: صِرْفُ لَفْظِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ عَنِ الْمَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ، وَعَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ أَيْ: تَفْسِيرِهِ.

[٢] هُنَاكَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ لِلتَّأْوِيلِ:

١ - التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى صِرْفِ الْلَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ مِنَ الْمَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ.

٢ - التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ.

٣ - التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ.

وَذَكَرْنَا أَنَّ تَأْوِيلَ الْأَمْرِ فِعْلُهُ، وَتَأْوِيلَ الْخَبَرِ وَقُوَّعُ الْمُخْبَرِ بِهِ.

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا اضطَرَبَتْ أَقْوَالُهُ مِثْلُ طَائِفَةٍ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ يُجِبُ إِجْرَاءُ الْلَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وَيَحْتَجُونَ بِهِذِهِ الْآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ^[١]، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَهُمْ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلِقًا.

وَجِهَةُ الْغَلَطِ^[٢].

أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأْتَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ. وَأَمَّا التَّأْوِيلُ المَذْمُومُ وَالْبَاطِلُ فَهُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّعْرِيفِ وَالْبَدَعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَدَعُونَ صَرْفَ الْلَّفْظِ عَنْ مَذْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَذْلُولِهِ بِغَيْرِ ذَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ^[٣].

[١] في الحقيقة إذا قال قائل: هل التأويل مذموم أم لا؟

فاجلواب: أن هذا الأمر فيه تفصيل؛ فالتأويل بمعنى التفسير لا يلزم بل يحمد صاحبه، أما التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره أو عن المعنى الراجح، فهذا هو المذموم إلا إذا قام عليه دليل، والتأويل بمعنى الحقيقة التي يؤود إليها، هذا لا أحد يتكلّم فيه، ومن حاول أن يتكلّم فيه فهو خطئ؛ لأنّه لا يمكنه الوصول إلى ذلك.

[٢] يعني: جهة الغلط في نفي التأويل؛ فالتأويل لا ينفي مطلقاً.

[٣] هذا تكرار لما سبق في قوله: «إِنَّ القَوْلَ فِي بَعْضِ الصَّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضِهِ»، إن الذي ينفي المحبة ويثبت الإرادة يلزمُه فيها أثبتَ نظيرَ ما يلزمُه فيها نفي.

وَيَدْعُونَ أَنَّ فِي ظَاهِرِهِ مِنَ الْمَحْذُورِ مَا هُوَ نَظِيرُ الْمَحْذُورِ الْلَّازِمِ فِيهَا أَشْبَتُوهُ بِالْعُقْلِ، وَيَضْرِفُونَ إِلَى مَعَانِي هِيَ نَظِيرُ الْمَعَانِي الَّتِي تَفَوَّهَا عَنْهُ فَيَكُونُ مَا تَفَوَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا أَشْبَتُوهُ.

فَإِنْ كَانَ الثَّابِتُ حَقًّا مُمْكِنًا كَانَ الْمَنْفَيُ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْفَيُ بَاطِلًا مُمْتَنَعًا كَانَ الثَّابِتُ مِثْلُهُ.

وَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقاً وَيَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قَدْ يَظْنُونَ أَنَّا خُوطِبْنَا فِي الْقُرْآنِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ؛ أَوْ بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ أَوْ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ^[١].

[١] هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْلَمَ التَّأْوِيلَ أَبَدًا، فَعَلَى رَأِيهِمْ نَقُولُ: إِذَنْ نَكُونُ خُوطِبْنَا بِشَيْءٍ لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ، فَإِذَا قَالُوا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فَإِذَنْ فِي الْقُرْآنِ أَشْياءٌ لَا يَفْهَمُهَا أَحَدٌ، أَوْ أَنَّا خُوطِبْنَا بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ، وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ لَا يُمْكِنُ، فَالْقُرْآنُ كُلُّ مَا فِيهِ لَهُ مَعْنَى، اللَّهُمَّ إِلَّا الْحُرُوفُ الْهُجَائِيَّةُ فِي أَوَّلِ بَعْضِ السُّورِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِيُسَّرَّ لَهَا مَعْنَى؛ لَأَنَّهَا حُرُوفٌ هُجَائِيَّةٌ، وَهِيَ لَيْسَ رُمُوزًا كَمَا قِيلَ، وَلَيْسَ لَهَا مَعَانٍ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِهَا، بَلْ إِنَّا حَسَبَ مَا فَهَمْنَا مِنَ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ -وَالْقُرْآنُ بِالْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ- عِلْمَنَا أَنَّهَا لِيُسَّرَّ لَهَا مَعْنَى، وَلَهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ وَمَجَاهِدُهُ إِلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ هُجَائِيَّةٌ لِيُسَّرَّ لَهَا مَعْنَى، مِثْلُ ﴿الْآتِ﴾ وَ﴿الْمَرِ﴾، لَكِنْ لَهَا مَغْزِي، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَّلَ وَأَعْجَزُكُمْ هُوَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي هِي مَادَّةٌ لُغَتِكُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَعْجَزُكُمْ.

وَكَذَلِكَ رِبَّا يَظْنُ إِلَّا إِنْسَانٌ الَّذِي يُنْفِي التَّأْوِيلَ مُطْلَقاً أَنَّا خُوطِبْنَا بِمَا لَا يُفْهَمُ

منه شيء، وهذا لا شك أنه نقص في القرآن؛ ولهذا قال شيخ الإسلام في كلام له: «إن أهل التفويض قولهم من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»^(١).

الذين يقولون: نقرأ آيات الصفات ونفّوض **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْمَرْسَىٰ أَسْتَوَى﴾** [طه:٥]، لا نقول شيئاً، بل نفّوض علّمه إلى الله، وهذا خطأ بل نقول: نعم، الاستواء معلوم كما قال أئمة السلف.

مثلاً: الإرادة أثبتوها أولاً، الأشاعرة يثبتون سبع صفات، أثبتوا الإرادة، ونفوا المحبة، نقول له: إن كانت الإرادة التي أثبتتموها حقاً فالمحبة التي نفيتموها حق؛ لأنّه لا فرق بينها، وإن كان المفهُو الذي نفيتموه باطلًا وهو المحبة كانت الإرادة باطلًا؛ لأنّهم يقولون: ما ثبّت الله محبة؛ إذ المحبة ميل الإنسان إلى ما يحب ولا يمكن أن يميل الله، الرحمة هي ضعف وانكسار يكون في قلب الراحِم، والله تعالى مُنْزَه عن ذلك.

نقول: والإرادة أيضا هي ميل المُريد إلى ما يجليّ له منفعة أو يدفع عنه مضرّة، فإن كان ما أثبتتموه من الإرادة حقاً فما نفيتموه من الرحمة والمحبة نحوها حق، وإن كان ما نفيتموه باطلًا فما أثبتتموه فهو باطل إذ لا فرق بينهم.

الإشارة هنا إلى نفي التأويل مطلقاً؛ لأنّه قال: وهؤلاء الذين ينفون التأويل (وهذا) أي: نفي التأويل مطلقاً مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأننا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز لنا أن نقول: إن له تأويلاً يخالف الظاهر ولا يُوافقه.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢٠٥ / ١).

إذاً كنا لا نفهمُ من اللّفظِ شيئاً هل يصلحُ أن نقولُ لهذا اللّفظِ تأويلاً لا يعلمه إلا الله؟

الجواب: لا، فنحن إذا كنّا لا نفهم عنه شيئاً فإنه يمكن أن يكون له تأويلاً، ويمكن أن لا يكون له تأويلاً، ويمكن أن يكون له تأويلاً يعلمه الله فقط، ويمكن أن يكون له تأويلاً يعلمه الله وغيره.

إذا قلنا: له تأويلاً لا يعلمه إلا الله؛ معناه أننا عرفنا أن له تأويلاً وأنه لا يعلمه إلا الله؛ لأنّنا إذا قلنا: له تأويلاً، فالجملة هنا تفني.

فالذّي يقول: له تأويلاً لا يعلمه إلا الله يكون فاهماً منه شيئاً فهم الآن أن هذا اللّفظ له تأويلاً، وأن تأويلاً لا يعلمه إلا الله، فإذاً تناقض هذا كونه يقول: إنا لا نفهمُ شيئاً، ثم يقول: له تأويلاً لا يعلمه إلا الله، هذا تناقض، ووجه التناقض الحضُر الذي أشرتُ إليه؛ لأننا نقول: هذا اللّفظُ الذي يقول إنه لا يفهم منه شيء إما أن يكون له معنى أو لا، هل هناك قسم ثالث غير هذا؟

لا، وإذا قدرَ أن له معنى فإما أن يكون هذا المعنى معلوماً أو مجتهولاً؛ إذن حضُر، وإذا قدر أنه معلوم فإما أن يكون معلوماً لكل أحدٍ أو لا يعلمه إلا الله.

إذن أنت الآن حكمت بأن له معنى، وأنه لا يعلمه إلا الله فقد فهمت منه شيئاً وإلا لو كنت لا تفهم ما حكمت هذا الحكم؛ إذ إن الذي لا يفهم يقول: ما دام تحتمل هذه الاحتمالات يجب أن لا أتكلّم به، فالآن أنت حكمت عليه والحكم على الشيء يكون فرعاً عن تصوّره.

وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّا إِذَا لَمْ نَفْهَمْ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَجِزْ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَلَا يُوَافِقُهُ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ لَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ الْمَعْلُومَ لَنَا؛ فَإِنَّهُ لَا ظَاهِرٌ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فَلَا تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى دَلَالَةً عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ فَلَا يَكُونُ تَأْوِيلًا، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانِ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ^{١١}.
فَإِنَّ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا^{١٢}؛

[١] والكلام تقسيمٌ حَضْرِيٌّ، تُقَسِّمُ حَتَّى تُنْحَصِرَ الأَقْسَامُ، وَهِيَ تَبَيَّنُ لِكَ الْمَوْضِعَ.

قوله: «وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانِ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ».

يعني: على تقدير أنه غير مفهوم لنا إذا كان غير مفهوم لنا فإنَّه لا يجوز أن نقول: إنه دالٌ على معانٍ لا نعرفها؛ لأنَّ الذي يقول: إن له معنى لا يعلمه إلا الله يقول: إنه دالٌ على معانٍ لكنَّها ليست معرفة، وهو إذا كان مفهوماً لا يمكن أن نقول هذا على تقدير أنه ليس بمفهوم.

[٢] كُلُّ هَذَا كَلَامٌ جَيِّدٌ وَرَصِينَ، لَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمِيلٍ.

قوله: «تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا».

ويقابل هذا التقسيم: وقد تكون عارِفِينَ بِهَا، ولكن إذا لم تَفْهَمْ اللفظَ ومدلوله على زعمِهِ أن في القرآن ما ليس بمفهوم، وأن التَّأْوِيلَ مُتَنَفِّ فِيَانْ لَا نَعْرِفَ الْمَعَانِي الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا الْلَّفْظُ أَوْلَى.

وَلَا إِنْتَ إِذَا لَمْ تَفْهُمْ الْلَّفْظَ وَمَذْلُولَهُ، فَلَا إِنْ لَا نَعْرِفَ الْمَعَانِي الَّتِي لَمْ يَدْلِلَ عَلَيْهَا الْلَّفْظُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ إِشْعَارَ الْلَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ أَقْوَى مِنْ إِشْعَارِهِ بِمَا لَا يُرَادُ بِهِ^[١]!
فَإِنْ كَانَ الْلَّفْظُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى أَصْلًا لَمْ يَكُنْ مُشْعِرًا بِمَا أُرِيدَ بِهِ، فَلَا إِنْ لَا يَكُونَ مُشْعِرًا بِمَا لَمْ يُرَادُ بِهِ أَوْلَى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْلَّفْظَ مُتَأَوِّلُ. بِمَعْنَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَنِ الْإِحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^[٢].

إِذَا كُنْتَ لَا تَفْهُمُ الْلَّفْظَ وَلَا تَفْهُمُ مَعْنَاهُ، فَالْمَعَانِي الَّتِي لَمْ يَدْلِلَ عَلَيْهَا أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مَجْهُولَةً عِنْدَكَ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ أَنَّ الْلَّفْظَ الْآنَ لَا تَفْهَمُهُ وَلَا تَفْهُمُ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ مِنْهُ، فَكِيفَ تَفْهُمُ شَيْئًا لَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ الْلَّفْظُ؟ فَامْتَنَاعُ فَهْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْلَّفْظ دَلِيلٌ عَلَى امْتَنَاعِ فَهْمِ مَا لَمْ يَدْلِلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ إِشْعَارَ الْلَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ أَقْوَى مِنْ إِشْعَارِهِ بِمَا لَا يُرَادُ بِهِ، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ: «إِشْعَارُ الْلَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ»، يَعْنِي: دَلَالةً عَلَى مَا يُرَادُ بِهِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا لَا يُرَادُ بِهِ، فَإِذَا كُنْتَ الْآنَ تَقُولُ: لَهُ مَعَانٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، مَعَ أَنَّ الْلَّفْظَ ذُو مَعْنَى فَأَنْتَ الْآنَ ادَّعَيْتَ أَنَّكَ تَعْلَمُ شَيْئًا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَحَكَمْتَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَنَفَيْتَ دَلَالَةَ الْلَّفْظِ الَّذِي يُشَعِّرُ بِهِ الْلَّفْظُ، وَأَثَبْتَ دَلَالَةً لَا يُشَعِّرُ بِهَا الْلَّفْظُ، هَذَا كَلَامُ الْمُؤْلِفِ.

[٢] رَحْمَةُ اللَّهِ هَذَا الْكَلَامُ جَيِّدٌ جِدًّا.

وَخَلاصَةُ القَوْلِ: أَنَّ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَ مُطَلَّقًا يُنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطَلَّقًا وَهُمْ مُخْطَئُونَ؛ لَأَنَّهُمْ يُنْفُونَ التَّأْوِيلَ ثُمَّ يَسْاقُضُونَ فِي قُولُونَ: إِنَّهُمْ الْأَلْفَاظَ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْتَّأْوِيلِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ الْمُخْتَصُ بِالْحَلْقِ^[١].
 فَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هَذَا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ.
 لَكِنْ إِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، أَوْ أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى
 الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ مِنْهَا كَانُوا مُسْنَاقِضِينَ^[٢].

نقول لهم: كيف تقولون إنكم لا تفهمون المتشابه، ثم تدعون أن له تأويلاً
 لا يعلمه إلا الله؟

هذا خلاف المعقول، وهذا تناقض؛ لأنَّ من حَكَمَ أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله
 فقد أثبتَ لها فهما، لكنه حملها على أمر لا يدلُّ عليه لفظُها حيث قال: إنه لا يعلمهها
 إلا الله.

فنقول له: إذا كنت ترى أن التأويل متفق فكيف تقول أن لها تأويلاً لا يعلمه
 إلا الله؟ لأنك إذا كنت غير عالم به فكيف تحكم بأنه معلوم ولا يفهمه إلا الله؟ فإن
 هذا من التناقضِ البَيِّنِ.

[١] إذا أرادَ هذا التأويل ونفَى التأويل مُرِيدًا بِهِ هذا المعنى، إذا قال: أنا أقول:
 آياتُ الصِّفَاتِ ليس لها تأويل؛ بمعنى: أنه لا يُرَادُ بها ما يختصُ بالخلق نقوله له:
 كلامُكَ صَحِيحٌ، كلامُكَ حَقٌّ؛ لأنَّ هذه الآيات لا يُراد بظاهرها ما يختصُ بالخلق.

[٢] لأنَّه كيف يقول: إن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله. ثم يقول: تجْرِي على خلافِ
 الظَّاهِرِ؟ هذا تناقضٌ إذا كنت تقول: لها تأويل لا يعلمه إلا الله. فلا تقلْ: تجْرِي على
 خلافِ الظَّاهِرِ؛ إذ إنه مِنَ الجائزِ أن يكون ظاهِرُها هو التأويلُ الَّذِي يعلمُه إلا هُوَ،
 فكيف تُنفيه؟

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ مُجَرَّدَ الْلَّفْظِ، أَيْ: تَجْرِي عَلَى مُجَرَّدِ الْلَّفْظِ الَّذِي يَظْهُرُ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ كَانَ إِبْطَاهُمُ لِلتَّأْوِيلِ أَوْ إِثْبَاثِهِ تَنَاقُضًا؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ تَأْوِيلًا أَوْ نَفَاهُ فَقَدْ فَهْمَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي^[١]، وَهَذَا التَّقْسِيمُ يَتَبَيَّنُ تَنَاقُصُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ نُفَاةِ الصَّفَاتِ وَمُثْبِتِهَا فِي هَذَا الْبَابِ.

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا بُدَّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعْرَفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ^[٢]? إِذَا عَتَمَادَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَوْ مُطْلَقِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ لَيْسَ بِسَدِيدٍ^[٤]، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشَرَّكٌ وَقَدْرٌ مُمِيزٌ.

[١] يعني: إن أرادوا بالظاهر ما يختص بالمحلوقي في موضوع، وأرادوا بالظاهر: المعنى الذي يليق بالله في موضوع، ثم نفوا الظاهر مطلقا صاروا ملبيسين؛ لأن الواجب التفصيل.

[٢] الحقيقة أن المؤلف رحمة الله جاء ببيان الاستفهام يقول مثلا: هل هناك ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في باب النفي وفي باب الإثبات؟ لأنك لو قل: أنا أثبتت من غير تشبیه، وأنا أتفى من غير تعطيل، فهذا لا يكفي، كذلك أيضا في النفي لو أنك قلت: (أنا أتفى عن الله التشبیه) وأطلقـتـ، فهذا لا يكفي هذا.

[٣] قوله: «إِذَا عَتَمَادَ فِي هَذَا الْبَابِ» يعني: باب الأسماء والصفات.

[٤] وذلك أنه ما من شيئا إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز، وهذا صحيح مثلا الحياة للإنسان هناك قدر مشترك، وقدر مميز، فحياة الله سبحانه وتعالى كاملة ليس فيها نقص، وحياة الإنسان ناقصة، هذا القدر المميز.

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت الله مماثل له من كُلّ وجيه، فهذا باطل.

وإن أردت الله مُشابه له من وجيه دون وجيه، أو مشاركه له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما ثبته^[١].

[١] يقول: عندنا نفي وعندنا إثبات، فإذا قال قائل: إن الاعتماد على مجرد التشبيه أن تقول: إن الله لا شبيه له، وهذا لا يكفي، إذ ما معنى (لا شبيه له)? فلا يجوز الله لا يوجد له أحد مشاركه له في كل اسم من أسمائه ولو في أصل المعنى؟ طبعاً لا، وكذلك لا يراد أنه ليس له مشابهة من كُلّ وجيه؛ لأن فيه مشابهات من وجيه دون وجيه، فأصل المعنى متفق، ولكن المعنى بالنسبة لله ولغيره مختلف.

يقول: فالنافي إن اعتمد في ما ينفيه على أن هذا تشبيه فقال: أنا أنفي هذا؛ لأنَّه تشبيه؛ لأنَّ الذين يُنكرون الاستواء يقولون: إنه تشبيه، والذين يُنكرون اليد الله سبحانة وتعالى يقولون: نُنكِرُها لأنَّ إثباتها تشبيه، وهكذا إذن لا يكفي أن نقول بصححة الاعتماد على مجرد التشبيه؛ لأنَّ كُلَّ نافٍ ينفي شيئاً يدعى أن إثباته تشبيه.

ولهذا يقول: إن اعتمد فيما ينفي على أنه تشبيه قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كُلّ وجه فهذا باطل.

يعني: إن أردت بقولك: إن هذا تشبيه فأنفي أنه مماثل لله من كُلّ وجه، وهذا باطل. وإن أردت أنه مُشابه له من وجه دون وجيه، أو مشاركا له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما أثبته.

إذا قلت: أنفي اليد؛ لأنَّها مشابهة لله، وأردت أنَّها مشابهة لله من وجيه دون وجيه،

وَأَنْتُمْ [١] إِنَّمَا أَقَمْتُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّهَائِلِ، الَّذِي فَسَرَّ تَحْوِهُ
بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَمْتَنَعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنَعُ عَلَيْهِ، وَيَحِبُّ لَهُ
مَا يَحِبُّ لَهُ [٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِثْبَاتَ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ
مَا يَقُولُ.

أو أن المراد بالمشابهة المشاركة في الاسم، قلنا: هذا التشبیه الذي اعتمدَ عليه في
نفي اليد عليه يلزمك فيما ثبته؛ هو ثبت القدرة، ثبت الحياة، ثبت العلم، مثل من
يثبت سبع صفات، نقول: إذا كنت تقول: أنا أتفقُ هذا لأنَّ فيه تشبيهاً من وجہ دون
وجہ؛ قلنا: إذن يجبُ عليك أن تبني القدرة، وأن تبني الإرادة، وأن تبني العلم، وأن
تنفي الحياة؛ لأنَّ في ذلك مشابهةً من وجہ دون وجہ أو مشاركةً في الاسم دون
الحقيقة، فصار الاعتماد على مجرد نفي التشبیه في تنزيه الله.

[١] ثم قال: «وَأَنْتُمْ» يخاطِبُ الَّذِينَ يُنكِرُونَ اعتمادًا على نفي التشبیه.

[٢] هذا التشبیه الذي عند هؤلاء، يقولون: التشبیه والتهائل أن يكون الشیئان
المتماثلان يجوزُ على أحدهما ما يجوزُ على الآخر، وما يمتنعُ عليه، ويحبُّ له ما يحبُّ له،
هذا الشيءُ مماثل للشيءِ ومعنى مماثل له: أنه يجوزُ عليه ما يجوزُ عليه، ويمتنع عليه ما
يمتنع عليه، يجبُ له ما يجبُ له.

إذن المثالثة بين الخالق والمخلوق بهذا المعنى، لا تمكن، فالتهائل كون الشیئين
المتماثلين يجوزُ على أحدهما ما يجوزُ على الآخر، ويمتنعُ عليه ما يمتنعُ على الآخر،
ويحبُّ له ما يجبُ للآخر، وهذا شيءٌ لا يمكنُ ولا يتصور وجودُه على هذا؛ لأنَّه مثلاً
يجوزُ على الإنسان الموتُ ولا يجوزُ على الله، كذا يمتنعُ على الإنسان الدوامُ ولا يمتنع
على الله، فيحبُّ الله الكمال ولا يحبُّ للإنسان.

فكيف يمكن التماطل بين الخالق والخلق بمجرد إثبات يد حقيقية لله عزوجل؟

إذن نقول لهؤلاء الذين يعتمدون في نفي ما نقوه من الصفات على مجرد نفي التشبيه: إن أردتم المشابهة من كُلّ وجْه فهذا باطل؛ لأنكم تفسرون المشابهة والتماطل بأنه يجوز على المماثلين ما يجوز على الآخر، وما يمتنع عليه وما يحب له، وهذا شيء مستحيل.

وإن أردتم المشابهة من وجْه دون وجْه فأنتم تثبتون الله ببعض الصفات، وذلك مشابهة من وجْه دون وجْه، أو مشاركة في الاسم، فعليه يلزِمكم الآن أن لا تعتمدوا على مجرد نفي التشبيه؛ لأن المشابهة من جميع الوجوه ممتنعة حتى عندكم، وإن أردتم بالتشبيه الذي نفيتموه المشابهة من وجْه دون وجْه، أو المشابهة في الاسم دون الحقيقة، فأنتم قد أثبتتم هذا التشبيه فيما أثبتتموه من الصفات، إذا قُلْتُم إن هذا هو التشبيه الذي اعتمد في نفي الصفات عليه.

فالإنسان الذي يعتمد في نفي الصفات عن الله على مجرد التشبيه نقول له: هذا غير صحيح لعدة أسباب:

الوجه الأول: إذا قصد بالتشبيه التشبيه المطلق من كُلّ وجْه، فهذا باطل ولا يمكن أن يكون؛ لأنهم يفسرون المماثل أو المشابهة بأن ما يجوز عليه ويحب ويمتنع مثل ما يجوز على الآخر ويحب ويمتنع، وهذا شيء مستحيل حتى لو أثبت صفات الله ما تحقق ذلك.

الوجه الثاني: إذا أردت بالمشابهة التي نفيتها المشابهة من وجْه دون وجْه فإننا نقول: هذه المشابهة في الواقع أنت قد أثبتتها؛ لأنك أثبتت بعض الصفات، فيلزِمك فيما أثبتت أن تكون مشبهاً؛ لأنك أثبتت لله حيَاة وعلماً وقدرةً، إلى آخره.

فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ الْعُقْلِ امْتِنَاعُهُ^[١]، وَلَا يَلْزُمُ مِنْ تَقْيِي هَذَا نَفْيُ التَّشَابِهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ الْمُتَوَاطِئَةِ، وَلَكِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشَبِيهَ مُقْسَرًا بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ، وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ مِنَ التَّشَبِيهِ^[٢].

ماذا يعني بالتفسيير أن نقول: إن المتشابهين هما اللذان يجوز على أحديهما ما يجوز على الآخر ويُمْتَنَعُ عليه ما يمْتَنَعُ، ويجب له ما يجب؛ إذ إثبات التشبيه بهذا التفسير لا يقبله عاقلًّا ولا يقوله أحدٌ، إن الله - سبحانه - مشابه للمخلوق بهذا المعنى، هل يقول أحدٌ إن الله مشابه للمخلوق فيجب للمخلوق ما يجب لله، ويُمْتَنَعُ عليه ما يمْتَنَعُ على الله، ويجوز عليه ما يجوز على الله؟ لا، فهذا لا يقوله عاقلٌ يتصور ما يقول.

[١] مِنَ النَّاسِ مَنْ يُفَسِّرُ التَّشَبِيهَ بِمَعْنَى آخَرٍ؛ فَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ التَّشَبِيهَ بِالْمَعْنَى الَّذِي قَالُوهُ مُمْتَنَعٌ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِمَثِيلٍ مَا قَالُوا حَتَّى الْمُعَتَرِّلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَجَمِيعُ الْمُبَدِّعَةِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يُقُولُونَ بِالْتَّشَبِيهِ الَّذِي هُوَ التَّهَافُلُ بِحِيثُ يَجْوَزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجْوَزُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ، وَيُمْتَنَعُ لَهُ مَا يُمْتَنَعُ لَهُ.

[٢] أَمَّا التَّشَبِيهُ الْآخَرُ الَّذِي دُونَهُ بِحِيثُ يُشَبِّهُهُ مِنْ وَجْهٍ دونَ وَجْهٍ، فَهُنَا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ هَذَا التَّشَبِيهَ مُمْتَنَعًا، فَيُنَكِّرُ مِنْ أَجْلِهِ الصَّفَاتِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُنَازِعُهُ وَيَقُولُ: لَيْسَ هَذَا مِنَ التَّشَبِيهِ الْمُمْتَنَعِ.

وَالْمَثَالُ: الإِرَادَةُ، إِذَا قَالَ الْمُعَتَرِّلُ إِثْبَاتُهَا مِنَ التَّشَبِيهِ.
فَالْأَشْاعِرَةُ يَقُولُونَ: إِثْبَاتُهَا لَيْسَ بِتَشَبِيهٍ، فَلَا يُنَكِّرُوهَا.

وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ لَفْظِ «الْتَّشِيهِ» وَ«الْتَّمْثِيلِ»^[١]، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَرَلَةَ وَنَحْوَهُم مِنْ نُفَاهَ الصَّفَاتِ يَقُولُونَ: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُشَبِّهٌ مُمَثَّلٌ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عِلْمًا قَدِيمًا أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً كَانَ عِنْدَهُمْ مُشَبِّهًا مُمَثَّلًا؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ أَخْصُّ وَصُفْرِ الْإِلَهِ، فَمَنْ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ لِلَّهِ مُمَثَّلًا قَدِيمًا، وَيُسَمُّونَهُ مُمَثَّلًا بِهَذَا الْاعْتِبَارِ^[٢].

الرَّحْمَةُ: يَقُولُ الْأَشْاعِرَةُ: إِثْبَاتُهَا تَشْبِيهٌ فِي نَفْوِهَا.

وَيَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِثْبَاتُهَا لَيْسَ بِتَشْبِيهٍ فِي نَفْوِهَا.

الحاصل: هو أن الاعتماد في إثبات الصفات على مجردة نفي التشبيه لا يصحُّ لسبعين:

أولاً: إن أريد بالتشبيه المطلق، فهذا غير ممكن ولا أحد يقوله.

ثانياً: وإن أريد به التشبيه من بعض الوجوه، فهذا منازع فيه؛ لأنك قد تقول: هذا تشبيه ويقول غيرك: ليس بتشبيه، والمؤلف الآن يقرب الكلام على الصحيح.

[١] قوله: «قد يُفَرِّقُ» يعني: قد يُفَرِّقُ بين لفظ التشبيه والتمثيل، وأهل السنة والجماعة لا يُفَرِّقون، فإذا قلت: هذه اليد ثابتة لله بدون تشبيه فهو كقولك: هذه اليد ثابتة لله بدون تمثيل، لكن من الناس من يُفَرِّقُ (فقد) هنا باعتبار القلة من الفاعل لا القلة في الوجودية؛ يعني: قد يُفَرِّق بعض الناس.

[٢] وضرب مثلاً لهذا المعترلة ونحوهم من نفاه الصفات، يُقُولُونَ: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ اللَّهَ صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُمَثَّلٌ مُشَبِّهٌ، الْمُرَادُ بِالْقَدِيمَةِ مَا نُسَمِّيهُ نَحْنُ بِالصَّفَاتِ الْذَّاتِيَّةِ الْمَلَازِمَةِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هَذِهِ الصَّفَاتُ الْقَدِيمَةُ - مِثْلُ: الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِزَّةِ وَالْقُوَّةِ - كَثِيرَةٌ،